

دور البعدين الداخلي والخارجي على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

The role of the internal and external dimensions on the economic development process in South Korea

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/05/10

تاريخ إرسال المقال : 2018/03/16

د. والي إبراهيم الخليل / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص :

لقد شكلت كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية حيث استطاعت هذه الدولة وخلال فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز الثلاثة عقود من أن تحقق نموا هائلا وتطورا كبيرا، إذ انتقلت كوريا من بلد متخلف لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه 100 دولار عام 1965م إلى بلد متطور وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى أكثر من 10.000 دولار عام 1995م، من هذا المنطلق ارتأينا دراسة البعدين الداخلي والخارجي على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية كعنوان لهذا المقال وذلك لدراسة هذه التجربة بهدف الاستفادة من معطياتها. وبغية الوصول إلى هدف الدراسة، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث قمنا في المبحث الأول بصورة عامة بعرض السياسات الأولى لعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية. أما في المبحث الثاني كيف تعاملت الحكومة مع الأزمة المالية وسياسات الإصلاح في كوريا (1997-2003م) ، كما تناولنا في المبحث الثالث: الحكومة وإصلاح القطاع المالي وكيف ساهم في إنجاح عملية التنمية في كوريا الجنوبية.

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية ، كوريا الجنوبية ، البعدين الداخلي والخارجي ، الرأس مالية .

Abstract :

South Korea has been a pioneer in economic development. In a relatively short period of three decades, the country has achieved tremendous growth and development. Korea moved from a backward country with an average per capita income of \$ 100 in 1965 to a developed, The per capita income of more than \$ 10.000 in 1995, we have taken the study of the internal and external dimensions of the process of economic development in South Korea as the title of this article to study this experiment in order to benefit from its data. In order to reach the objective of the study, we divided this chapter into three topics. In the first section, we

presented the initial policies of the economic development process in South Korea. As for the second part, how did the government deal with the financial crisis and the reform policies in Korea (1997-2003), and in the third topic: government and reform of the financial sector, which contributed to the success of the development process in South Korea.

Keywords: economic development, South Korea, internal and external dimensions, capitalism.

مقدمة:

تقدم كوريا الجنوبية نموذجاً للدور المحوري للدولة في عملية التنمية في ظل نظام سوق رأسمالي، إذ قامت الدولة بدور رئيسي في دعم آلياته وتوجيهاته من خلال سياسات ذات أساليب متعددة قامت على أساس تحقيق الأهداف الوطنية العليا في التنمية والتحديث.

كما قامت الدولة بإدارة العلاقة مع البرجوازية المحلية بشكل لم يؤد إلى تعويق المبادرة الخاصة في الوقت ذاته الذي حال دون أن يعوق المشروع الخاص من استقلالية الاقتصاد الكوري الجنوبي. إذ لم تضع الدولة نفسها كبديل عن البرجوازية المحلية ولم تبرر تدخلها انطلاقاً من اتجاه أيديولوجي معين بقدر ما قامت على الاقتصاد الموجه القائم على المراقبة المكثفة والمشددة لجهاز الدولة.

مشكلة الدراسة : سنحاول البحث في هذا الإطار الجواب عن الإشكال التالي: كيف ساهم المتغير الداخلي (الحكومة) في نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية؟

تساؤلات الدراسة : وهذا الإشكال يجرننا إلى التساؤلات التالية:

* ما سياسات الحكومة في دعم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية؟

* ما تأثير العامل الداخلي في إنجاح عملية التنمية في كوريا الجنوبية؟

* كيف سيرت الحكومة القطاع المالي لإنجاح التنمية في كوريا الجنوبية؟

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فإن الدراسة سوف تعتمد بصفة أساسية على الأسلوب الوصفي في سرد التحديات ، وكما تعتمد على التحليل الإحصائي⁽¹⁾

وتستعين الدراسة بالإحصاءات المتاحة ، في رصد وتتبع حجم التحديات الاقتصادية ، وما يثيره هذا الحجم من مؤشرات ومدلولات .

المبحث الأول: السياسات الاولى لعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

كانت السياسة التجارية لكوريا في السنوات الخمسينات معتمدة على إحلال الواردات وإصدار رخص الاستيراد، للصادرات. أما العجز في الميزان التجاري فكان يتم تمويله من المساعدات الأمريكية، ومن خلال فرض المزيد من القيود على الاستيراد وكان نتيجة ذلك ارتفاع الأسعار في السوق المحلي. لذلك قامت كوريا باتخاذ الاستراتيجيات التنموية التالية:

1- إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات (1953-1965م):

في المرحلة المبكرة لتطورها الاقتصادي تبنت كوريا خلال الفترة من 1953-1965م نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس، والنسيج ... وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوى العاملة العاطلة عن العمل

وخلال هذه الفترة بقيت الصادرات، لا تتجاوز نسبتها 3.3% من الناتج القومي الإجمالي وكانت أغلب السلع المصدرة سلعاً أولية، مثل المنتجات. وخلال هذه الفترة تلقت كوريا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة². وتم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية 1962-1966م والتي كان هدفها إحراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم. وبانتهاج سياسة إحلال الواردات شجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيمياوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، ومن أبرز السياسات التي اتبعتها كوريا خلال هذه الفترة ما يلي³:

- تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية

- الاحتفاظ بسعر التبادل الرسمي للعملة الكورية عند مستوى عالٍ (اصطناعياً)

- إتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافئ المصدرين، ويعاقب المستوردين.

- اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعريفات جمركية عالية، وتحديد حصص للاستيراد، ومتطلب استصدار رخصة استيراد من الجهات المختصة.

- وضع القيود على الواردات باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيلة اللازمة لصناعات إحلال الواردات⁴.

ونجحت سياسة إحلال الواردات إلى حد ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع. لكن سياسة إحلال الواردات لم تنجح في جعل القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي، لذا أُعدَّ جيداً للانطلاق

إلى المرحلة الثانية.

سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير (1966-1972م):

في المرحلة الأولى من سياسة تشجيع الصادرات الصناعية عملت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو الصناعات لإحلال الواردات، ونظرا لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لا بد من التوجه إلى السوق العالمية.

تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية 1967-1971م، وركزت الحكومة في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وتم استصدار تشريع جديد ترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير.⁵

ولم يكن السبب الرئيسي لتبني الحكومة سياسات تشجيع الصادرات ناجم عن إيمان الرئيس (بارك) بمنافع التوجه إلى الخارج، بل أن تبني سياسة تشجيع الصادرات كان ردا طبيعيا على انخفاض المساعدات الخارجية، وتوسع الطلب على العملات الأجنبية. كانت محصلة تبني إستراتيجية التوجه للخارج أن ساهمت في تسريع عملية التصنيع. هذه الإستراتيجية كانت مناسبة بشكل جيد في ذلك الوقت بسبب قلة المصادر الطبيعية في كوريا الجنوبية، وانخفاض نسبة الادخار وصغر السوق المحلي.⁶

وشجعت هذه الإستراتيجية النمو الاقتصادي اعتمادا على صناعات التصدير التي يمكن لكوريا أن تتمتع فيها بميزة تنافسية، مثل المنسوجات، والسلع الغذائية وكذا استيعاب الموارد البشرية المعطلة.⁷

لعبت المبادرات الحكومية دوراً مهماً في هذه العملية. فشجعت تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الادخار المحلي. ومكنت هذه الجهود كوريا الجنوبية من تحقيق نمو سريع في الصادرات وزيادات متتالية في الدخل.

وبدأت الحكومة خلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى وللاحتفاء من الميزة النسبية التي تتمتع بها كوريا في الصناعات من أجل التصدير وتدخلت بشكل إيجابي لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير. ومن الوسائل التي استخدمتها الدولة لتشجيع الصادرات الصناعية هي:

- قامت الحكومة بتأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات التي تنتج لغرض التصدير. وكانت تمنح القروض وبأسعار فائدة متدنية.

- نجحت هذه الإستراتيجية في زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في مجمل الصادرات كما ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- قامت الدولة بالاقتراض من الخارج، كما أذنت للمؤسسات الخاصة القيام بذلك.
- تبني الحكومة لسياسة المعدلات العالية للفوائد على أموال الإيداع من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال تشجيع الادخار، وشجعت الحكومة تدفق الاستثمار الأجنبي.
- لجوء الحكومة إلى الادخار الإجباري للموظفين الحكوميين، وإجبارهم على فتح حساب توفير.
- خلق وعي أفضل بدور الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل وهذا طبقا للضمان الاجتماعي الأخير الصادر في كوريا عام 2000م⁸.
- إنشاء الحكومة الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات وأوكلت مهمة تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات اللازمة للمصدرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات توزيع في البلدان الأجنبية.
- إعفاء المواد الخام والوسيطات التي تستخدم كمدخلات في الصناعات المصدرة من أية رسوم جمركية.
- وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية، يستثنى منها الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعة التحويلية.
- تخفيض قيمة العملة الكورية (الوون Won) مقابل الدولار الأمريكي لزيادة الصادرات.
- تنفيذ العديد من البرامج والحوافز لتشجيع أنشطة التصدير، مثل :
 - تخفيض الضريبة المفروضة على دخول المصدرين، دفع بدل الفاقد من المواد الخام المستوردة، تسهيل الحصول على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، الإعفاء الجمركي للمستوردات من السلع الرأسمالية.
- تم تحديد عددا من الصناعات الهامة، والتي تتمتع بميزة نسبية ومنحت مختلف الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة لتوظيف فيها، كما قامت بتحسين التصنيف الائتماني لكوريا إلا أنه مازال دون المأمول ومازال هذا التصنيف ضعيف منذ أزمة 1997م⁹.
- لقد قامت الحكومة بعمل لوائح وقوانين لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها، كما قامت ببحث المصارف التجارية على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة متدنية وبديل عمولات منخفضة لهذه الصناعات.

وبعدما أصبحت المؤسسات الكورية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، قامت الدولة بتحرير بعض الواردات سنة 1967م، وتم تغيير اللوائح المنظمة للواردات، حيث حلت قائمة السلع الممنوع استيرادها محل قائمة السلع المسموح استيرادها، أي نقلتها من القائمة السلبية إلى القائمة الإيجابية.¹⁰

وقرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا، وبكفاءات محلية، عليه في عام 1971م تم إنشاء المعهد الكوري للتنمية بغرض مساندة الحكومة الكورية في أوائل السبعينات بدأ قطاع الصناعة بمواجهة مشاكل ذاتية. حتى ذلك الوقت كان الهيكل الصناعي يعتمد على القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات كثيفة العمل، والتي واجهت منافسة متزايدة من الدول النامية الأخرى، كما أن سياسات الحماية التي تنفذها الدول الأخرى أدت إلى تخفيض الصادرات الكورية الجنوبية.¹¹

وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى النمو الاقتصادي السريع لجمهورية كوريا، حيث تحققت نجاحات كبيرة خلال فترة خطي التنمية الاقتصادية الأولى والثانية، ونما قطاع الصناعة المحفز بنسبة 15% و21%، على التوالي أثناء الخطتين. كما نمت نسب الادخار المحلي وتوسعت الصادرات بشكل ملحوظ.

ما اتبعت الحكومة خلال هذه الفترة إستراتيجية اقتصادية جديدة تؤكد على التنوع في الإنتاج أثبتت نجاحها في عقد السبعينات.¹²

1- سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (1973-1979م):

في أوائل السبعينات، واجهت كوريا مناخاً جديداً من الحماية، التي انتشرت بسرعة وتزامنت مع الكساد العالمي، الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام 1973م ومنافسة شديدة قد واجهت الصناعات الخفيفة منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الإستراتيجي.¹³

فقد اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والمكائن والصناعات البتروكيماوية، في إطار ما يسمى بإستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية. وأعلن الرئيس (بارك) في خطابه الموجه إلى الأمة الكورية في بداية عام 1973م أن الدولة ستمضي قدماً في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية وتوخت الدولة من وراء تطوير الصناعات تحقيق ثلاث أهداف:¹⁴

- التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة، نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت.

- رغبة الرئيس (بارك) في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي.

- إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأعلنت الحكومة «خطة الصناعات الثقيلة والكيمائية وتقدمت ببرامج هائلة للاستثمار في الصناعات. وعملت الحكومة في هذه الفترة على تعميق وتنويع الصناعات ومن خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة وذلك بالتركيز على الصناعات البتروكيمياوية والثقيلة لأن مخرجات هذه الصناعات تستخدم كمداخلات في صناعات أخرى، كما أن هذه الصناعات تحقق قيمة مضافة عالية، وتساهم في تقليل استيراد المواد الوسيطة والرأسمالية، مثل الماكينات والآلات والمعدات ومن الأساليب التي انتهجتها الحكومة لحماية الصناعات الإستراتيجية هي التخفيف من حدة المنافسة فيما بين هذه الصناعات، من خلال مطلب موافقة الحكومة المسبق على إقامة أي نوع من هذه الصناعات، فكان على المستثمر التقدم بطلب إلى الحكومة للسماح له باستثمار في هذه الصناعات ومن أجل تشجيع الصناعات الإستراتيجية منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول إلى الأسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة¹⁵.

كما دفعت الحكومة 5.3 ترليون وون لرد الودائع المصرفية بينما أغلقت 19 بنكا تجاريا وفي نفس الوقت وضعت الحكومة قيودا على القطاع الخاص للاقتراض من الخارج، وربطت عملية الاقتراض بموافقتها المسبقة، الأمر الذي أدى إلى استفادة الصناعات الإستراتيجية من هذه السياسة¹⁶.

كما وضع الرئيس (بارك) مجموعة معقدة من النظم بحيث تضمن تحقيق هذا الهدف، وأول هذه النظم هو منع الشركات الصناعية من الاستثمار في المجال المالي إلا في حدود 8% فقط من هذه المؤسسات. وإذا أراد أي مستثمر قرضاً من أجل التوسيع أو بناء مشروع جديد فهو لا يستطيع التوجه إلى أي مصرف ولكن عليه أن يتوجه إلى البنك المركزي للحصول على موافقة الحكومة على المشروع أولاً.

وعلى هذا البنك أن يطمئن إلى أن هذا المشروع يصب في مصلحة بناء الدولة أولاً وأخيراً، حتى وأن كان القرض سيتم الحصول عليه من مصادر تمويل أجنبية وينسحب هذا الأمر على كل المشروعات بدون تمييز. وهكذا فإن إدارات البنوك لا يتحملون مسؤولية القروض السيئة لأن الحكومة - ممثلة في البنك المركزي - هي التي تتحمل مسؤولية هذه القروض، وهذا ما شجع الشركات على الدخول في مشروعات جديدة لم تعمل بها من قبل¹⁷.

وفي ظل الخطة الخماسية الثالثة 1972-1976م، تحركت الحكومة بشكل جري لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيمائية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، والمكائن، وبناء السفن وصناعة الإلكترونيات، والموارد الكيمائية، والمعادن اللاحديدية (nonferrous metals) وقد باتت قدرات كوريا الجنوبية في صناعة تكرير النفط وإنتاج الفولاذ بشكل خاص. وبدأت بتصدير السيارات إلى بعض الأسواق، وقد هدفت خطة التنمية الاقتصادية الثالثة إلى تهيئة كوريا الجنوبية بشكل أفضل للمنافسة في الأسواق العالمية، ولتسهيل الإنتاج المحلي من

الأسلحة لتكون كوريا أيضا دولة قوية عسكريا، وقادرة على الدفاع عن نفسها¹⁸. وقد لعبت الدولة دورا كبيرا في تطوير هذه الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في هذه الصناعات الجديدة، والتي تمثلت فيما يلي: - قيام الدولة بتحديد حجم وقدرات الإنتاج لكل فرع من الفروع الصناعة المنتقة، كما اختارت التكتلات الخاصة (الشيبول) التي أوكلت إليها بعض الصناعات، مثل هونداي التي أوكلت إليها القيام بصناعة السفن، وسهولة الحصول علي تراخيص الاستيراد.

- تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة، فقد بلغ معدل الضريبة الفعلي 20% في الصناعات الثقيلة مقابل 50% في الصناعات الخفيفة.

- توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار.

- ضاعفت الدولة من إنفاقها على المؤسسات التعليمية والمهنية وأنشأت الكثير من المعاهد المتخصصة، بقصد توفير الكوادر المطلوبة للصناعات من المهندسين والفنيين.

- إيجاد ترابط قوي بين الحكومة ومنشآت الأعمال والجامعات.

- الإنفاق الكبير على البحث والتطوير القومي (R&D) والذي وصل في ذلك الوقت إلى 2% من الناتج الإجمالي.

ولقد اهتم الرئيس (بارك) ومن جاء بعده بالتركيز الموارد في عدد قليل من الشركات (الشيبول) كأساسات للنمو الاقتصادي القائم على التصدير، وخلق وظائف جديدة من خلال نمو الاقتصاد¹⁹.

- دفعت الحكومة بالعديد من المجمعات الصناعية (الشيبول) للدخول في تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات.

- عقد لقاءات دورية بين المسؤولين في الدولة وأصحاب هذه التكتلات، بحيث أصبحت هذه التكتلات تقرر السياسة الاقتصادية للدولة²⁰.

وقد رافق ذلك تطور كبير في المستويات التعليمية. إذ ازداد عدد المهندسين الذين ساهموا في كفاءة تشغيل المصانع الكورية. وارتفعت خلال فترة السبعينات إعداد المتخصصين في حقل الالكترونيات.

- وفي عام 1974 م طلبت الحكومة من المؤسسات طرح رأسمالها في البورصة حتى تحد من تركيز الثروة في يد عدد محدود من التكتلات الصناعية (الشيبول) وتوزع بالتالي ثمار النمو الذي مولته الدولة.

- وبلغ نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينات، ثم ارتفع إلى 64% في أوسط السبعينات.

- اعتمد الاقتصاد الكوري خلال هذه الفترة بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.²¹

وقد وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيمياوية إلى نسبة 50% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام 1980، بالمقارنة مع 33% و41% عام 1971 و1975. الجدول رقم 01.

وقد أحدث الاستثمار الزائد في هذه الصناعات تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.

وكان من الآثار الجانبية الخطيرة لإستراتيجية النمو الاقتصادي الموجه، التي تؤكد على تشجيع الصادرات، أن حدث نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية الذي تفاقم بسبب ارتفاع الأجور والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد. وكان نتيجة فرض الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية أن ثبط منتجي السلع الاستهلاكية وأعاق بالتالي إنتاجها²²

ومن أجل معالجة هذه المعوقات قام الرئيس (بارك) باستبدال الفريق الاقتصادي في الوزارة في ديسمبر من نفس العام 1978م وتبنى الإجراءات لتخفيض معدل النمو تمثلت فيما يلي:²³

- إتباع سياسة مالية صارمة تمثلت في صعوبة الحصول على قروض جديدة.

- تحويل رؤوس الأموال التي كان مخططاً استثمارها في الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة.

- تخفيض الرقابة على الأسعار لتشجيع زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية.

لقد اعتبرت الدفعة الكبيرة (Big Push) للصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية فشلاً في السياسات تدخل الحكومة في الاستثمار الهائل تسبب في طاقات إنتاجية فائضة (Huge excess capacity) في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وتراكمت الديون غير المدفوعة للمؤسسات المالية والناجمة أصلاً عن القروض الممنوحة إلى هذه الصناعات.

4- إعادة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح (1980 – 1996م)

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل: صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة. ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979م تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل: صناعة النسيج وبناء

السفن. وهذا ما صرح به الرئيس قائلًا ينبغي أن تتطور كوريا إلى مركز لوجستيكي في شمال شرقي آسيا من خلال التوسع في خدمات الموانئ²⁴.

لقد واجهت الصناعات البتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979م. وأعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي. كما أن كارثة المحصول الرئيسي الضعيف في ذلك العام، وتباطؤ معدل نمو الصادرات أضربا للاقتصاد الكوري. وبسبب اعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة كان هناك عجز دائم في الحساب الجاري.

نتيجة لذلك، زاد الدين الخارجي بشكل سريع على مدار السبعينات، ليصل إلى \$25 مليار في عام 1980م، أي حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقمت المشكلة بصورة أكبر بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي أعقب اغتيال الرئيس (بارك) في تشرين الأول عام 1979م. وللمرة الأولى منذ 1957م، عانت كوريا من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.7%، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 22.4% في عام 1980م²⁵.

بالرغم من أن هذه النكسات أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير في عام 1980م، فقد تعافى الاقتصاد بسرعة، بسبب تحسن الحصاد وبسبب سيادة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية تحت قيادة الجنرال (Chun Doo Hwan). وكان من أهم مهام الحكومة الجديدة وضع الأولوية لاستقرار الاقتصاد، وإعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق، من خلال التقليل إلى الحد الأدنى من تدخل الحكومة في نظام السوق، وتشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وتحرير السياسات المتعلقة بالاستيراد والاستثمار الأجنبي من أجل تشجيع المنافسة، وتخفيض عدم التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية، وتبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية مشددة من أجل السيطرة على التضخم²⁶.

وسعت حكومة سيؤول إلى الاستثمار في المشاريع العامة، مثل الطرق وسائل الاتصالات بينما شجعت إلى حد كبير على مكننة الزراعة. وقد أدرك صانعو السياسات أن تحرير الواردات (أو تخفيف القيود عنه) سيجعل المنتجات المحلية تواجه منافسة دولية بعد أن كانت محمية²⁷.

وقد استعاد الناتج المحلي الإجمالي معدل نموه ووصل إلى 6.2% في عام 1981م وتحسن ميزان المدفوعات بشكل بطئ، وهبطت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من 8.5% في عام 1980م إلى 1.9% في عام 1983م. واستقر الاقتصاد أيضا بسرعة، وهبطت نسبة التضخم من 17.7% في 1981م إلى 6.6% في 1982م²⁸.

وفي عام 1983م كان أداء الاقتصاد الكوري جيداً حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%. وسجل استقرار جيداً في الأسعار، وانخفض مستوى التضخم بشكل مثير إلى أقل من

4% للسنوات الخمس التالية حتى عام 1982م. ولمواصلة سياسة استقرار الأسعار، تقدمت الحكومة بسلسلة من الإجراءات النقدية والمالية المشددة. وقد انخفض عجز ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي GNP من 4.7% في عام 1981م إلى 1.0% عام 1985م أثناء هذه الفترة بدأت الحكومة بتشكيلة واسعة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق والمرتبطة مع برنامج استقرار الأسعار، وبسبب إدراكها لنتائج أخطاءها في سياستها الصناعية السابقة أثناء السبعينات، فقد تحولت الحكومة من إستراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر، وعجلت بتحرير الإستيراد، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة، وأزيلت في النهاية وفقاً لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية. كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية.²⁹

هذه الإجراءات، التي اقترنت بتحسينات هامة في الاقتصاد العالمي، ساعدت الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعين زخمه المفقود في أواخر الثمانينيات 1980م، فقد أحرزت كوريا الجنوبية نمواً حقيقياً بمعدل 9.2% سنوياً بين الأعوام 1982م و1985م، و12.5% بين عامي 1986-1988م.

وفي عام 1986م سجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 4.3 مليار دولار\$. ونتيجة للتحسن في الحسابات الجارية، فإن مجمل الدين الخارجي قد انخفض بشكل تدريجي.³⁰

كما صدر قانون جديد في 1986م لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة، كما هدف القانون المذكور آنفاً إلى دعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي وتحسين الوضع التنافسي لصناعات الكورية دولياً. ومع نهاية عقد الثمانينيات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية.

في أواخر الثمانينيات، أصبحت السوق المحلية مصدراً متزايداً للنمو الاقتصادي. فقد زاد الطلب المحلي على السيارات والسلع المصنعة لأن المستهلكين الكوريين الجنوبيين، الذين كانت مدخراتهم مدعومة بالزيادات السنوية في الأجور منذ عام 1987م، والذين أصبح متوسط أجورهم في عام 1990م نحو 50% أكثر مما كان عليه في نهاية عام 1986م، أصبح لديهم لأول مرة المال الكافي لشراء سلع الرفاه (Luxury items)، والتمتع بمنجزات الاقتصاد الكوري.

وكانت النتيجة إعادة التوجيه التدريجي للاقتصاد الكوري، من الاعتماد الشديد على الصادرات إلى التأكيد الأكبر على تلبية حاجات البلاد التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت نحو 43 مليون نسمة. وقد أشارت التحولات في الطلب والعرض إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية تأخذ مجراها، حيث أن الاستهلاك المحلي كان يزداد بينما كان ينخفض الطلب الخارجي. من جانب العرض، فإن النمو الكبير في الخدمات كان يعكس طلب واحتياجات المواطنين إلى المزيد من السلع، وخصوصاً من الواردات، وكذلك المزيد من الخدمات المتنوعة.³¹

أدت النهضة الاقتصادية التي عرفتها كوريا الجنوبية إلى أن يصبح النموذج الكوري لتنمية مثلاً يحتذى به، وهو ما يمكننا الإشارة إليه من خلال بعض المؤشرات التنموية والبشرية الدالة على صحة ذلك والتي من أهمها ارتفاع الناتج القومي المحلي (GDP) من 3810 مليون دولار عام 1960م ليصل إلى 236400 مليون دولار عام 1990م³².

بحلول عام 1990م كان هناك مؤشراً على أن معدلات النمو العالية لعقد الثمانينات سوف تتباطأ في أوائل التسعينات، ففي عام 1989م كان معدل النمو الحقيقي نحو 6.5%.

ومن إحدى أسباب هذا التطور كان إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت في أواخر الثمانينات، ومن ضمنها النمو البطيء لصناعات التصدير الرئيسية التي لم تعد قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية (مثل صناعة الأحذية والجلود)، وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسيع في صناعة الإلكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

خلال الفترة ما بين 1993-1999م تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71.7% في 1993م إلى 77% في 1999م، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من 28.3% عام 1993م إلى 23% عام 1999م³³.

واستجابة لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية.

المبحث الثاني : الأزمة المالية وسياسات الإصلاح في كوريا (1997-2003م)

بالرغم من نجاح التصنيع الموجه للتصدير والذي حول كوريا إلى دولة صناعية حديثة، فإن الضعف الهيكلي ظهر في عملية النمو المركز. هذا الضعف انكشف فجأة وبشكل خطير في نهاية عام 1997م، عندما عانى الاقتصاد الكوري من أزمة نقدية، وواجه صعوبات مالية حادة. ومن أجل معالجة الضعف الذي أدى إلى الأزمة النقدية كان على كوريا أن تجري إصلاح هيكلي شامل لاقتصادها³⁴.

قبل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في عام 1997م، تمتع الاقتصاد الكوري بنمو عال وبطالة منخفضة، وتضخم معتدل نسبياً. فمن ناحية الأرصدة الخارجية، كان هناك علامات تشير إلى وجود عدداً من المشاكل الخطيرة. كان أكثرها بروزاً الارتفاع السريع للعجز التجاري في التسعينيات، حيث وصل العجز التجاري إلى أكثر من 10 مليار دولار في عام 1995م، وبلغ الذروة بأكثر من 20 مليار دولار في عام 1996م، ومع أن كوريا خفضت إجراءات تجارتها عبر الحدود بشكل كبير خلال عقد التسعينات، فإن معظم الزيادة في الواردات الكورية في عام 1995م و1996م، يمكن أن تنسب إلى الزيادة السريعة في تدفقات رأس المال الأجنبي، التي عملت على زيادة قيمة العملة الكورية الـ «وون Won» وفي عام 1997م وقعت أزمة مالية شملت معظم دول

شرق آسيا، ومن ضمنها دولة كوريا الجنوبية.

كان الدين السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدول تعاني من أزمة مالية. لقد استمروا جميعاً في اقتراض الأموال لتعزيز صناعاتهم السريعة النمو. وكان الكثير من هذه القروض بالدولار الأمريكي، بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض بالدولار³⁵.

وبحلول شهر مارس عام 1997م كان واضحاً أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله هذه البلدان هو تخفيض عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وتسبب هذا الإجراء في معاناة لكل الشركات التي حصلت على قروض بالدولار الأمريكي، لأنه كان واضحاً أن أغلبية الشركات لن تكون قادرة على سداد هذه القروض، وسبب هذا هبوطاً حاداً في الأوراق المالية.

وكانت كوريا من الدول التي عانت كثيراً من الأزمة المالية، لأن التكتلات الكبيرة اعتمدت كثيراً على هذه القروض الرخيصة إلى حدٍ كبير. وكما ذكر أعلاه فإن الحكومة شجعت التكتلات على أخذ هذه القروض الرخيصة من أجل التوسيع في صناعاتها³⁶.

وهذا يعني أن بعض التكتلات الكبيرة قد أفلست تقريباً عام 1997م. وكان من بينها مجموعة (kia Group)، التي خضعت إلى الرقابة الحكومية سنة 1997م، وفي نهاية 1997م عانت كوريا من أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الكورية. فبينما رفض الدائنون الأجانب تجديد الاقتراض قصير المدى للشركات والبنوك الكورية، وسحبوا أرصدهم من كوريا، نفذت على إثر ذلك احتياطات كوريا من النقد الأجنبي بشكل سريع. ونتيجة لهروب رؤوس الأموال انخفضت بسرعة قيمة العملة الكورية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي عام 1997م تقدمت الحكومة الكورية بالتماس إلى صندوق النقد الدولي (IMF) للمساعدة. وافق صندوق النقد الدولي على عمل ترتيبات احتياطية، لإمداد كوريا بسرعة بالسيولة المطلوبة لسوق العملات الأجنبية فيها، ووقع اتفاقية لإقراض كوريا 58 مليار دولار أمريكي³⁷.

كان هذا الوقت الذي عانت فيه كوريا أشد المعانات من الأزمة المالية، لكن كوريا مع ذلك لم تستلم

سوى 19.5 مليار دولار من شهر كانون الأول 1997م إلى شهر أيار 1999م. وعندما وصلت الأزمة ذروتها في شهر كانون الأول من عام 1997م لم تتجاوز احتياطات كوريا من العملات الأجنبية مبلغ 8.87 مليار دولار. وأفلس العديد من التكتلات الصناعية والتي تسمى (الشيبول) أثناء تلك الأزمة.

إن حصول كوريا على قرض من صندوق النقد الدولي يعني أن تخضع برامج كوريا الاقتصادية للرقابة من قبل الصندوق الدولي، أي أن كل السياسات والإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، يجب أن يصادق عليها من قبل (IMF) قبل تنفيذها.

منذ بداية الأزمة وفي معظم أشهر عام 1998م، عانى الاقتصاد الكوري من كساد خطير في كافة النواحي. فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% في عام 1998م. وارتفع معدل البطالة، ووصل إلى 8.6% عام 1999م. وقد أثرت الأزمة على قطاعات الصناعة التحويلية، البناء، والخدمات، وسببت هبوط الاستهلاك الخاص إلى حده الأدنى ونتيجة لذلك انخفض أيضا حجم التجارة الخارجية بشكل مثير³⁸.

في أواخر عام 1998م، بدأ الاقتصاد الكوري بإظهار علامات التحسن، نتيجة لجهود الحكومة الكورية لاستقرار الاقتصاد. وبحلول عام 1999م، أظهرت المؤشرات أن الاقتصاد عاد إلى مستوياته قبل الأزمة. فعلى سبيل المثال، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.7% في عام 1999م، وهبط معدل البطالة إلى 4.8% بحلول شهر ديسمبر 1999م، كما ارتفعت قيمة العملة الكورية مقابل الدولار و بقيت مستقرة في حدود 1.2won / دولار طوال 1999م وقد تكبدت تجارة كوريا خسائر فادحة بسبب الأزمة الاقتصادية. ففي عام 1998م، هبطت قيمة الصادرات الكورية بنسبة 2.85%.³⁹ وعلى الرغم من الانخفاض الهائل في قيمة العملة الكورية، لم تزد صادرات كوريا بسبب الكساد الواسع الانتشار في الأسواق الآسيوية الأخرى، والتي عانت أيضا من الأزمة المالية التي ألمت بالمنطقة. وكانت هذه الأسواق تشكل حصة كبيرة من صادرات كوريا الكلية. وانخفضت الواردات الكورية بحوالي 35.3%، متسببة في فائض تجاري هو الأعلى في تاريخ كوريا 40 مليار دولار. وأشار هذا الفائض إلى وجود اقتصاد ضعيف بدلاً من اقتصاد قوي لأنه ناجم أصلاً عن الانخفاض الكبير والمفاجئ في الواردات أكثر مما هو زيادة في الصادرات.⁴⁰

1- الأسباب الرئيسية للأزمة المالية:

لجأت المنشآت الكورية إلى القروض المصرفية المحلية بدلا من الاعتماد في التمويل على حقوق الملكية (الأوراق المالية كالأسهم والسندات) من خلال طرحها في سوق رأس المال (لأن سوق الأسهم والسندات لم يكن متطورا في ذلك الوقت)⁴¹. ولما كان الادخار المحلي يعجز عن تمويل المعدلات المرتفع للاستثمار بسبب اقتحام العديد من الشركات ميدان صناعات التصدير وحاجاتها إلى موارد مالية كبيرة، توجهت هذه الشركات إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. ولقد أدى ذلك إلى تحقيق الاقتصاد الكوري لمعدلات نمو مرتفعة خلال فترة وجيزة⁴².

كان نتيجة سهولة الحصول على الائتمان المصرفي بشقيه المحلي والأجنبي أن دفع بالعديد من التكتلات الصناعية إلى التوسع في الاستثمار بمعدلات غير مسبقة بهدف السيطرة على النصيب الأكبر من السوق ودون اعتبار للربحية، حيث كان النمو والسوق هو الهدف. وتميزت منشآت الأعمال بارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطات)، بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى المتقدمة أو النامية. ووصلت نسبة الدين إلى حقوق المساهمين إلى 35.5%.

كما أن القطاع المالي لم يكن متطوراً بسبب غياب المنافسة الدولية. وكان المصدر الرئيسي لضعف القطاع المالي هو الهيمنة الحكومية على قطاع البنوك وتدخلها في عمليات الائتمان فلم يؤدي القطاع المالي وظائفه الأساسية في الغربة Screening على القروض الممنوحة للمشاريع، حيث أدت هذه الممارسات إلى المنح المفرط للقروض والاستثمار الزائد من قبل مؤسسات القطاع الخاص، فالقطاع المالي كان غير كفء وضعيف من حيث مهام الرقابة والتنظيم، كما أن الحكومة لم تنظم نسبة الدين إلى الملكية إلى المستوى الحقيقي⁴³.

ولم يكن لدى البنوك توازن بين مجهوداتها والتزاماتها فالبنوك تقترض من الخارج قروض طويلة وقصيرة الأجل، وتعيد إقراضها إلى الشركات المحلية. وكانت التكتلات تنوع وتوسع أعمالها الإنتاجية باللجوء إلى زيادة رأسمالها عن طريق الاقتراض من البنوك وليس من خلال طرح الأسهم في أسواق الأوراق المالية (Stock markets).

وكانت الحكومة تضمن هذه التكتلات في حال الإفلاس أو عدم القدرة على السداد وكانت هذه التكتلات تقوم بالاستثمار في المشاريع ذات المخاطر العالية. إفلاس شركة ومجموعة (KIA) لصناعة السيارات كانت حالات مفاجئة وغير متوقعة. إن تحرير رأس المال وحفز حركة رأس المال قصير الأجل،

حيث أن رأس المال قصير الأجل يبحث عادة عن العوائد العالية⁴⁴.

وعندما حدثت الأزمة المالية في عام 1997م قام المستثمرون الأجانب وبشكل سريع بسحب موالهم من كوريا، للتقليل إلى الحد الأدنى من الخسائر والمحافظة على السيولة النقدية. وقد أدى سحب رؤوس الأموال من قبل المستثمرين الأجانب إلى تفاقم الأزمة المالية وزادها خطورة بسبب انخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية في كوريا⁴⁵.

أبرزت الأزمة الاقتصادية ضعف هيكلي تحتي في اقتصاد كوريا الجنوبية. فالارتباطات الوثيقة بين الحكومة، والبنوك، والتكتلات، شجعت على الاقتراض بشدة من المؤسسات المالية المحلية لمساعدتهم في تمويل استثمارات ذات مخاطر عالية (High-risk investments) وكانت نتيجة ذلك أن تراكمت ديون كبيرة جداً على هذه التكتلات مما أدى إلى إفلاسها وانهارها. وقد أدى عدم الوفاء بالديون للبنوك الدائنة إلى دمار القطاع المصرفي. في هذه الأثناء هبطت قيمة العملة الوطنية إلى أكثر من النصف في نهاية سنة 1997م، وارتفع نسبة التضخم والبطالة العمالية⁴⁶.

في ديسمبر من عام 1997م قبلت كوريا الجنوبية واحدة من أكبر برامج المساعدات التي رتبت مع الصندوق النقد الدولي (IMF) وطلبت شروط برنامج المساعدات لكوريا الجنوبية السعي الحثيث للإصلاح الاقتصادي في البلاد، وتضمن ذلك إعادة هيكلة القطاع المالي والشركات. فقامت الحكومة الكورية بتحويل أصول وممتلكات حكومية إلى القطاع الخاص وفتح السوق المحلية إلى المنافسة من خلال إزالة القيود، وإن تقوم التكتلات (الشيبول)

بتخفيض نسبة الدين إلى الملكية⁴⁷

ومنذ الأزمة وفي معظم أشهر عام 1998م، عانى الاقتصاد الكوري من كساد خطير في كافة النواحي. فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% في عام 1998م. وارتفع معدل البطالة، ووصل إلى 8.6% في عام 1999م. في ذروة الأزمة، استنفذت احتياطات كوريا من النقد الأجنبي، وهبطت بشكل خطير ووصلت إلى 3.9 مليار دولار فقط. أثرت الأزمة على قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والخدمات، وتسببت في هبوط الاستهلاك الخاص إلى حده الأدنى. ونتيجة لذلك انخفض أيضا حجم التجارة الخارجية بشكل مثير⁴⁸.

المبحث الثالث : الحكومة وإصلاح القطاع المالي

قامت الحكومة بتنفيذ برنامجان إصلاحيان هدفت إلى إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات في نفس الوقت. وكان برنامج القطاع المالي قد صمم لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال في القطاع المالي. ففي المرحلة الأولى بعد أزمة عام 1997م قامت الحكومة بما يلي:

- إعادة هيكلة القطاع المالي .
- الرقابة الحكومية الصارمة على أعمال البنوك .
- تحرير وزيادة أسواق رأس المال .
- تخفيض إعداد البنوك من 33 إلى 22 من خلال الدمج أو التأميم أو الإغلاق.
- وفي المرحلة الثانية في أواخر عام 2000م ومع إنشاء الشركات المالية القابضة قامت الحكومة بضخ 40 تريليون (وون won) في قطاع البنوك، وشجعت الحكومة كذلك الاندماج بين البنوك ذات الأداء الجيد لزيادة حجمها وتقوية قدرتها التنافسية⁴⁹.

1- التعديل الهيكلي لقطاع المنشآت:

بدأ برنامج الإصلاح في قطاع الشركات خلال فترة قصيرة بعد الأزمة المالية، وركز البرنامج على ثلاثة أوجه:

- تحسين الشفافية في الإدارة وفي هيكل إدارة الشركة.
- السماح للمؤسسات المالية أن يكون لها الدور الريادي في إعادة هيكلة قطاع الشركات.
- إعادة هيكلة التكتلات (Chaebols).⁵⁰

ومن أجل تنفيذ التعديل الهيكلي في الشركات، شجعت الحكومة الشركات العملاقة لتبادل بعض الصناعات فيما بينها، بحيث أنها تخصص في الصناعات التي تحقق فيها الكفاءة والتنافسية.

وتقوم الحكومة حالياً بتشجيع الشركات على تخفيض نسبة الدين إلى الملكية وتسهيل عمليات الاندماج فيما بينها، ويطلب من الشركات العملاقة بأن تقدم تقارير مالية للجهات الحكومية، كما أن الحكومة حاولت تعزيز الشفافية والمحاسبية لإداراتها.

كما تعززت الرقابة على الائتمان المصرفي، وتم إجبار الشركات المدينة للمصارف على الإغلاق في عام 2000 م. كما قامت الحكومة بوضع خطط لـ 52 شركة كانت على حافة الإفلاس⁵¹.

2- تكاليف التعديل الهيكلي ودور الحكومة:

وصلت تكاليف التعديل إلى مبالغ طائلة، مولت جزئياً من قبل الشركات الضخمة وقطاع البنوك على التوالي، لكن لم تكن كافية لحل مشاكل التعديل لهذا السبب، قامت الحكومة بتغطية المبالغ المطلوبة من خلال القرض العام عن طريق إصدار السندات الحكومية، وبيع المنشآت العامة (ذات الملكية العامة)⁵².

3- دمج الشركات المحلية والمؤسسات المالية:

منذ حدوث الأزمة المالية عام 1997 م استولى المستثمرون الأجانب على العديد من الشركات المحلية والمؤسسات المالية بأسعار زهيدة، من خلال شراء أسهم هذه الشركات التي هبطت على الشركة قيمتها إلى مستويات متدنية جداً، وبعد أن هدأت الأزمة، وبدأت أوضاع هذه الشركات بالاستقرار، ارتفعت نتيجة لذلك أسهم هذه الشركات، وقام المستثمرون الأجانب بإعادة بيع أسهم هذه الشركات بأسعار عالية، وحققوا بذلك أرباحاً طائلة⁵³.

وفي أواخر عام 1998 م، بدأ الاقتصاد الكوري بإظهار علامات إيجابية على التحسن نتيجة لجهود الحكومة الكورية الحثيثة لاستقرار الاقتصاد. وبحلول عام 1999 م، أظهرت المؤشرات بأن الإقتصاد عاد إلى مستوياته قبل الأزمة. على سبيل المثال ارتفع الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.7% في عام 1999 م، وهبط معدل البطالة 4.8% بحلول شهر ديسمبر 1999 م، وارتفعت قيمة العملة الكورية مقابل الدولار و بقيت مستقرة في حدود 1.200 (وون won) لكل دولار طوال عام 1999 م. وسجل حساب كوريا الجاري فائضا بقيمة 40 مليار دولار في عام 1998 م، و 25.2 مليار دولار عام 1999 م⁵⁴.

والأهم من ذلك كله أنه بحلول منتصف عام 2001 م استطاعت كوريا الجنوبية إعادة دفع كل القروض الطارئة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي، وبذلك تحررت من كل القيود التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي مقابل تلك القروض ووصل الناتج القومي الإجمالي إلى 422.2 مليار دولار عام 2001 م⁵⁵.

الخاتمة :

يتمثل الدور الذي تقوم به الدولة في قدرتها على الاستفادة من المساعدة الأجنبية، مع منع نشوء ارتباط بين البرجوازية المحلية والرأسمالية العالمية على نحو يجعل الأولى منقادة للثانية ويضعف بالتالي من قدرتها على السيطرة على التراكم الرأسمالي، وهي الناحية التي أخفقت في تحقيقها عديد من دول العالم النامي، وهو الانجاز الذي تحقق من خلال آليات عدة أبرزها:

تقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والتحكم في التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات، وعليه فإن السياسة الاقتصادية للدولة الكورية الجنوبية اعتمدت على عنصرين هامين هما:

* تحكم جهاز الدولة في عملية تمويل التنمية وخاصة الصناعة، إذ تحكمت في عملية استقبال الموارد المالية الخارجية وفي عملية تخصيصها.

* توجيه سياسة الحوافز بإقامة هيكل وسياسة معينة لتقديم الحوافز بما يحقق الأهداف المحددة للدولة، وهو ما ينصرف إلى سياسة الحوافز الموجهة إلى رأس المال المحلي والأجنبي.

فمنذ عام 1961 م والذي شهد بداية حكم العسكريين وبداية التجربة التنموية الكورية، فإن العلاقة كانت واضحة بين قوة الدولة وإستراتيجية التنمية، الأمر الذي دعا عديد من المحليين لإطلاق صفة الدولة الإنمائية الاستبدادية على التجربة التنموية الكورية.

والخلاصة: أن الإرادة السياسية والرشادة الحكومية وتسريع عملية التصنيع. هذه الإستراتيجية كانت مناسبة كانا كفلين بإخراج كوريا من مصاف الدول النامية إلى الدول الصناعية وهذا ما ينطبق علي

الدولة الجزائرية مع اختلاف البيئة المجتمعية والنظام السياسي والظروف الدولية.

الملاحق:

الجدول رقم (01): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية

وحدة القياس: النسبة المئوية %

نوع الصناعة	1971	1975	1980
الصناعات الثقيلة	33	41	50
الصناعات الخفيفة	67	59	50
المجموع	100%	100%	100%

المصدر: الصوص سمير زهير، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قليقلية: وزارة

الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006 م.

الجدول رقم (02): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية

وحدة القياس: النسبة المئوية %

1999	1993	1990	1980	نوع الصناعة
77	71.7	65	50	الصناعات الثقيلة
23	28.3	35	50	الصناعات الخفيفة
100%	100%	100%	100%	المجموع

المصدر: سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قليقية: وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006 م.

الهوامش:

1 لمزيد من التفاصيل حول التحليل الإحصائي، انظر: عبد الغفار رشاد، "مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية"، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص ص 187-188.

2 سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قليقية: قسم السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2006، ص ص 44، 45.

3 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

4 <http://www.oecd.org/dataoecd/51/33/2763666.pdf> visited on: may 4th, 2013

5 Clifford, Mark, I, Troubled Tiger, Businessmen, Bureaucrats, and Generals in South

6 Ibid, p 153

7 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 46

8 Shim Yung seop: «Building a New Open Trading Economy», Korea Focus, no 2 March April, 2001, p 115.

9 Shim Yung seop, Op.cit, p 118.

10 Ibid, p 119.

11 سوه جونجي: دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، المملكة العربية السعودية: 2011 ص 8.

12 Lacocca, lee, Lacocca, an Autobiography, New York: Bantam books. 1984. imd (Institute for Management Development), the world Competitiveness yearbook 2001, lausanne, Switzerland: DAD. 2001, p 170.

13 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 49.

14 المرجع نفسه، ص ص 51، 52.

15 Jung Chank Yung, « Rational and Direction of Korea's Economic Reform Policy», korea focus, no 4, Jul-Aug 1999, p 89.

16 Meler Gerald M and James E. Rauch, Leading Issues in Economic Development, 7th Oxford : Oxford University Press, 2000, p 174.

17 نبيل جعفر، « تقييم التجربة التنموية في اقتصاديات النمر الآسيوية »، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2002، ص 29

18 مختار الجمال، « نماذج التنمية في شرقي آسيا » أوراق آسيوية، العدد 3، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، أوت 1995، ص 27.

19 ماجدة إيمان، السياسات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي، من كتاب: فادية محمد عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية – ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008، ص 241، 242

20 المرجع نفسه، ص 243.

21 ماجدة إيمان، المرجع السابق، ص 244.

22 المصدر، وزارة التجارة والصناعة والطاقة، 2013/05/15، [http: www.korea.net](http://www.korea.net)

23 سعيد رشيد عبد النبي « التجربة الكورية في التنمية »، دراسات دولية، العدد 38، الرائد العربي، ص 42.

24 Kim Jae-Chul, « New Trade Strategy for the 21st.Century », in korea focus, no3, May- June 2000, p 103.

25 البنك الدولي لبحوث السياسات العامة معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة: عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 441 442.

26 البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، المرجع السابق، ص 443.

27 مصطفى قسباوي، كوريا الجنوبية- لبلد حديث النمو، المرجع السابق، ص 15.

28 البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، المرجع السابق، ص 445.

29 البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، المرجع السابق، ص 446.

30 المصدر، وزارة التجارة والصناعة والطاقة [http: www.korea.net](http://www.korea.net)

31 سعيد رشيد عبد النبي، المرجع السابق، ص 42.

32 طه عبد العليم، المرجع السابق، ص 9، 10.

33 Korea Bank , Economic Statistics Yearbook,(1960-2002), south Korea,2002, p 125.

34 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 57.

35 Hiro kojima, Sustainable Urbanisation Women's Status and Religion in South East Asia, Tokyo : National Institute of Population And Social Security Research, 2000, p 155

36 Melted Ross H and Ross Garnaut, East Asia in Crisis , From Being a Miracle to Needing one, London: Routledge, 1998, p 151

37 نزيهة الأفندي، انعكاسات العولمة المالية أزمة 1997م، من كتاب: مدحت أيوب، كوريا والعولمة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 96.

38 O.Yul kwon, Korean's Economic Policy Frame Work in the Globalization Era in: Edward Elger (eds) Korea's New Economic Strategy in the Globalization Era: USA, Massachuset 2001, p32.

39 C.Seliot Kang, the Developmental State and Democratic Consolidation in the South Korea, in: Samuels, Kim, Korea's democratization, Cambridge University, 2003.p230.

40 June- Deng Kim and Jong-il Kim, Korea's Liberalization of Trade in Services and its Impact on Productivity, in: O-yul kwon and yung-taa (eds), Korea's New Economic Strategy in the Globalization era, USA: Massachusetts, 2001, p 63.

41 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 59.

42 kyung-Tea Lee, and Jun-Gu Kang, Korea's Foreign Trade Strategy in the New Millennium in: O-yul kwan, and kyung-tra lee (eds), Korea's New Economic Strategy Globalization era USA: Massachusetts, 2001, p 51.

43 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 60.

44 kyung-tea lee, op.cit, p 52.

45 سعيد رشيد عبد النبي، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

46 المرجع نفسه، ص 59.

47 نزيهة الأفندي، المرجع السابق، ص 97.

48 سعيد رشيد عبد النبي، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

49 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

50 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 63.¹

51 Uk Heo and Sunwoong Kim , «Finacial Crisis in South Korea failure of the Government — Led Development » Paradigm, Asian Survey, No3, May-Jun, 2000, p 495.

52 سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 63.

53 Uk Heo and Sunwoong Kim, Op.cit, p 496.

54 Ibid, p 497., p 496.

55 Ibid, p 497.